

# السياسات الانتقالية والحلول الدائمة للبنديتين الكشميريين المهجرين

سودها غ راجبوت

استمرار مآزق الأشخاص الذين بقوا مهجرين من وادي كشمير منذ عام ١٩٨٩ ناتج عن العواقب غير المقصودة للسياسات السابقة. والانتقال من السياسات المؤقتة التي تبقي على سلامة مجتمعات المهجرين في مناطق آمنة إلى السياسات التي ترمي إلى تأمين حلول طويلة الأمد يفرض معضلات أخلاقية لصانعي السياسات.

المصاغة للتعامل مع أزمة مثل هذا التهجير نتيجة تلك التسميات وهذا ما حدث بالنسبة للسياسات التي وُضعت للتعامل مع الإخلاء القسري للبنديتين الكشميريين من وادي كشمير الخاضع لإدارة الهند في عام ١٩٨٩.

ويمثل الفارون من ذلك الوادي قرابة ٢٥٠ ألف كشميري مهجر تطلق الحكومة الهندية عليهم تسمية المهاجرين.

تتأثر حياة المهجرين بالنزاعات تأثيراً كبيراً بسبب السياسات المبدئية التي تصدر للتعامل مع الأزمة ومستجداتها. وبالإضافة إلى تحدي البدء من جديد ما زالت الفئات المهجرة بسبب النزاعات تتعرض لتهميش أفراد المجتمعات المضيفة وصانعي السياسات الذين يطلقون عليهم تسميات مختلفة مثل: المهاجرون أو الأقليات أو الضيوف بهدف إخفاء السبب الحقيقي وراء تهجيرهم. وغالباً ما تكون السياسات

مختلطة لكل من المستفيدين وصانعي القرار على حد سواء.

**التصنيف الرسمي:** اتسم الإدماج الاجتماعي والوصول للخدمات بالنسبة لمجتمع الكشميريين بالحدودية نظراً لتصنيفهم الرسمي على أنهم مهاجرون. ومع الاعتراف بأهمية استخدام التسميات كأدوات من أجل تحديد الأعضاء الشرعيين في جماعة ما لغايات توزيع الحصص الغذائية والمنافع، فقد أدت مثل هذه التسميات بالمجتمعات المضيفة في دهلي وجامو إلى إخراج مجتمع الكشميريين من دوائرهم الاجتماعية والاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك يُفهم من مسمى المهاجر أننا نتحدث عن المغادرة الطوعية من الوادي. وأتاحت هذه التسمية للمسؤولين تجنب ضرورة مواجهة مرتكبي الإخلاء القسري الذين ما زالوا خارج نطاق المساءلة.

**الإسكان:** تمثلت الاستجابة الرسمية لما كان يسمى «بالاضطراب المؤقت» في توفير مستويات شبيهة بالقرى في هذا المجتمع خارج وادي كشمير ليكون ملاذاً آمناً وقریباً إلى خبرتهم في أوطانهم. وبالنسبة مع الموقف الرسمي الذي رأى في هذا التهجير أزمة مؤقتة، تمسك الحكومة بمليتها لتلك المستوطنات وتسمح للمقيمين فيها بالموثوث إلى حين عودة الأمور إلى مجاريها في الوادي. ولما كانت عائلات المهجرين تعيش في هذه المستوطنات في شقق تتكون من غرفتين ضمن مجمعات متعددة الطوابق في جامو فقد استمرت هذه العائلات برثاء فقدانها لمواطني أجدادها. ولذلك لا يمكن لطبيعة الانتقالية لهذا النوع من الإسكان أن يفعل شيئاً في سبيل معالجة الشواغل الأعمق لهذا المجتمع ولا يمكن أن يعيد إليهم الإحساس بأن الأمور قد عادت طبيعية كما كانت ولا بتوفير الأمن بعيد الأمد لهم. ومع ذلك، يواجه صانعو السياسات معضلة أخلاقية، فنقل العائلات إلى المجتمع الرئيسي في البلاد قد يؤدي إلى الاعتراف في الأزمة أكثر من الاعتراف بها على أنها مؤقتة وقد يؤدي ذلك إلى تحطيم الآمال بين الذين يرغبون بالعودة إلى ديارهم في نهاية المطاف.

**سهل كسب الرزق:** يفرض تأمين الوصول إلى الفرص الاقتصادية تحديات بالنسبة لكثير من أفراد أي مجتمع مهجر وتنتشر الضغوطات المضافة إلى المجتمعات المضيفة وتتمسك غالباً بتوترات شديدة بين المجتمعين المهجر والمضيف. وللمحد من تلك الضغوط، تضمنت حزمة السياسات الموجهة للأسر استخدام المؤقت للمتاجر المتاحسة لاستخدامهم في

ويُصاف إلى هذه الأعداد جيل كامل من اليافعين والشباب الذين ولدوا خارج كشمير وتلقوا تعليمهم خارجها. وقد تجاوزت المدة التي هُجر فيها هذا المجتمع المحلي إلى أكثر من ٢٥ عاماً دون حدوث أي تغيير على السياسات المؤقتة التي تضمنتها مواقف صانعي السياسات الرئيسية والتي صُممت لخدمة الحاجات الانتقالية للمهجرين.

أما بالنسبة للمجتمعات المهجرة فمثل الانتقال غير المخطط له تحدياً كبيراً بالنسبة للمهجرين من الوادي. فالتهجير القسري مزق الأواصر الأسرية، والعلاقات الاجتماعية والثقافية وتسبب في تعطيل الوظائف، والتعليم، وفرص الزواج لكثير منهم. وبالإضافة إلى الصدمة الاجتماعية والنفسية، واجه هذا المجتمع التحديات المرتبطة بحرارة المناخ في دهلي وجامو وكان عليهم أيضاً أن يتعاملوا مع مجتمعات أكثر اكتظاظاً وبيروقراطية.

وكانت الإناث في ذلك المجتمع على العموم أكثر مقاومة للظروف وأكثر قدرة على استعادة الإحساس برابطة الجأش بسرعة أكبر مما أظهره الرجال. أما من ناحية الرجال فكانت تجربتهم مع الصدمة التي عانوا منها قد تضاعفت لاضطرارهم إلى العمل فيما تصوره وظائف مهينة وذلك من أجل البقاء على قيد الحياة في المدن الجديدة. لكن النساء اكتسبن مهارات جديدة في الأعمال التجارية لدعم أزواجهن في إدارة المتاجر المؤقتة المخصصة للمهجرين. ومع ذلك، كان للتحول من وضع التاجر المحترم والبنديتي المقيم في الوادي إلى مجرد مهجر غير معروف أثر في ظهور خبرة غير عادية لجميع أفراد المجتمع وزادت الأمور صعوبة بسبب السياسات المؤقتة والمخصصة حول المهاجرين.

### الإطار العام للسياسات

رغم مرور ٢٥ عاماً، ما زالت الحكومة الوطنية تصف هذا التهجير على أنه نتيجة الاضطرابات المؤقتة في الوادي وهذا يعني أن الحكومة تمسكت بعناد بموقفها تجاه مبدأ «أن على الأسر أن تعود من حيث أتت». ونتيجة لذلك ظهر طيف من السياسات الرسمية عبر العقود لخدمة الحاجات الانتقالية للمهاجرين<sup>١</sup>. ويتعارض ذلك مع فهم الأسر ومفاده أن هذه الأزمة لا يمكن حلها ولا يمكن للأسر أن تعود كما كانت عليه في السابق بل إنها أضرت مجتمعاتهم إضراراً أبدياً. ونتيجة لذلك، تنظر الأسر للسياسات التقليدية على أنها «عديمة الفائدة» و«مهيينة» وأن «لا علاقة لها بموضوعها»<sup>٢</sup>. ومع مرور السنين تطورت السياسات استجابة للحاجات المتغيرة لهذا المجتمع، ومع ذلك نتج عن مجموع السياسات نتائج

ولسوء الحظ، ما زالت السياسات مستمرة في تعميق الفاصل بين المجتمعين إذ إنَّ الحكومة الوطنية الجديدة كشفت عن خطتها في تخصيص قطعة أرض في كشمير للذين يرغبون في العودة إليها. ومثل هذه الخطة لن يكون من أثرها إلا أن تضمن استمرار الفصل بين المجموعتين اللتين كانتا في الماضي تتعايشان معاً في كشمير وهذا ما يؤدي إلى تفاقم المشكلة الأخلاقية بالنسبة لصانعي السياسات.

وبحسباً عن الحلول الدائمة، يجد الشباب البنديتي الكشميري الذي وُلِد وترعرع في المجتمعات خارج كشمير والذي أصبح ممكناً بتعليمه يجدون أنفسهم مركزين على المهارات المكتسبة حديثاً وذلك من خلال إقامة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية، وزعماء القواعد الشعبية، وصانعي السياسات وذلك من أجل ضمان بناء مجتمعهم بدلاً من تكريس التفرقة بين المجتمعين بما يصح سياسة. ولهؤلاء الشباب دور مهم جداً يمثلونه في التخطيط وفي تحقيق الحلول الدائمة وهم في وضع يمكنهم من المطالبة بالمشاركة في تحقيق الإنهاء المجتمعي المطلوب والإصلاحات المجتمعية من أجل أفراد المجتمع وتمكينهم ليس من أجل الانتقال من الإسكان المؤقت إلى الإسكان العام فحسب بل أيضاً من أجل الاعتراف بهم على أنهم منتجون وأعضاء مساهمون في المجتمع. لقد حان الوقت لإدماج الأصوات الجديدة في عملية صناعة القرارات.

ومهما فعل صانعو القرارات فسوف يستمرون في مواجهة مشكلات أخلاقية وخيارات صعبة سواء أكانت تتعلق بالكشف عن سياسات العودة أم سياسات الدمج في المجتمعات المضيفة.

سودها غ راجبوت [srajput2@gmu.edu](mailto:srajput2@gmu.edu)

بروفيسورة في كلية تحليل النزاعات وفضها، جامعة جورج

مايسون <http://scar.gmu.edu>

هذه المقالة مبنية على بحث أجراه المؤلف ضمن أطروحة قدمها لنيل درجة الدكتوراه. (انظر الحاشية 2)

١. وزارة الداخلية، الحكومة الهندية، اتصالات شخصية، يوليو/تموز 2011.

٢. راجبوت س (2015) «النزوح الداخلي للكشميريين البانديتيين» في كوكريجا س (محرر) الدولة والمجتمع والأقليات في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. ليكسينغتون بوكس (Internal Displacement of Kashmiri Pandits' in Kukreja S (Ed) State, Society, and Minorities in South and Southeast Asia.)

المجتمعات المضيفة. وعلى المدى القصير، أتاح ذلك للأسر على الأقل بالحصول على شيء من إحساسهم بالكرامة والرفاه الاقتصادي، ومع ذلك ما زالت الحكومة تستحوذ على ملكية تلك المتاجر وتمنع توسعها. ولتحقيق الانتقال من هذه المتاجر المؤقتة إلى سبل أكثر ديمومة لدر الدخل لا بد من الاعتراف بأن التهجير قد جعل من العودة إلى الديار أمراً مستحيلاً.

**التعليم:** على النقيض من السياسات التي لم تكن معنية كثيراً بالأثر المقصور على المستفيدين، حظيت إحدى السياسات بتقدير الأسر على أنه كان لها أثر إيجابي في خبرتهم العامة في التهجير. ووفقاً لخطة التوزيع الخاصة لأطفال المهاجرين الكشميريين، تمكّن أطفال العائلات المهجرة من الاستفادة من منظومات المدارس في المجتمعات المضيفة متخطين بذلك عقبة الأمور البيروقراطية المطلوبة للقبول في المدارس. فهذه المبادرة المدرسية لم تمنع وقوع الأطفال ضحايا للشوارع وعمالة الأطفال فحسب بل مكنت اليافعين الكشميريين بأدوات البقاء على الحياة وغرست في نفوسهم شعوراً بالقدرة على مقاومة الظروف والثقة. وهذا ما يختلف عن استراتيجيات البقاء لكثير من المجتمعات المهجرة في العالم. وسياسة التعليم للبنديتيين المهجرين مثال يُبنى عليه للسياسة التي يمكنها أن تقدم نتائج طيبة منطوية ليس للمهجرين فحسب بل لأفراد المجتمعات المضيفة والبلد بأكمله. وتساعد مثل هذه الممارسات على بناء أمم وذج يمكن تكراره في المجتمعات المهجرة المشابهة في العالم.

### الاعتراف بمخاطر «السياسات الانتقالية»

في الوقت الذي تستحوذ فيه الحكومة على قرى المهاجرين وما ينطوي على ذلك من دور مهم في السنوات الأولى للتهجير، فقد أُنشأت هذه القرى عبر سنوات الهجرة المطولة فصلاً ثقافياً ومجتمعياً بين المجتمعات المحلية ومجتمعات المهاجرين وعززت من الصورة النمطية لكل منهما في ذهن الآخر. والعجيب في الأمر أنه رغم أن عائلات البنديتيين الكشميريين محاطون بأفراد من جماعتهم العرقية، ومعابدهم، ومدارسهم، ومتاجرهم فهم يكرهون العيش في الأماكن التي لا يجدون فيها فرصاً اقتصادية ولا فضاءً سياسياً. وقد حان الوقت الآن للاعتراف بأن السياسة التي ما زالت تعزز من المجتمعات المتوازنة تقدم بيئة خصبة لظهور النزاعات الجديدة وتؤدي إلى ظهور مخاطر أخلاقية لجميع الأشخاص المعنيين بها بما في ذلك وضع المجتمع المضيف في خطر.